هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير الزيارة التتبعية للبرامج

برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال

قسم إدارة الأعمال

كلية البحرين الجامعية

مملكة البحرين

تاريخ الزيارة التتبعية الأولى: 6-7 فبراير 2017

تاريخ المراجعة: 19-23 يناير 2014

HC024-C2-F010

جدول المحتويات

نبذة عامة حول الزيارة التتبعية للبرامج.....2

1. المؤشر (1): برنامج التعلُّم.....5

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج.....11

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين.....20

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة.....25

5. الاستنتاج.....33

ملحق1 : الحُكم الخاص بكل توصية.....34

ملحق 2: الحُكم الإجمالي.....35

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين 2017

نبذة عامة حول الزيارة التتبعية للبرامج

تعدُّ الزيارة التتبعية التي تقوم بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين جزءاً من منظومة ضمان الجودة المستمرة، والمراجعة، وإعداد التقارير، والتحسين.

وتنطبق الزيارة التتبعية على كافة البرامج الأكاديمية التي خضعت للمراجعة من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي وفق إطار مراجعة البرامج في الكلية، وصدر في حقها حُكم: "قدْرٌ محدودٌ من الثقة"، أو "غير جدير بالثقة".

ويتضمن هذا التقرير سردا لعملية المتابعة والنتائج التي توصلت إليها لجنة الزيارة التتبعية (اللجنة)، حيث تمت زيارة برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال، المقدم من قبل كلية البحرين الجامعية، في مملكة البحرين في الفترة من 6–7 فبراير 2017 لتقييم مستوى تقدم البرنامج، وذلك تماشيا مع إطار "مراجعة البرامج في الكلية" وأنظمة هيئة جودة التعليم والتدريب.

أولًا: أهداف الزيارة التتبعية

أ. تقييم التقدُّم المتحقق إزاء التوصيات الواردة في تقرير مراجعة برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال، كلية البحرين الجامعية (استنادًا إلى المؤشرات الأربعة الموضوعة من قبل هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين)، منذ أن تمت مراجعة البرنامج في تاريخ 19–23 يناير 2014.

ب. تقديم المزيد من المعلومات والدعم لعملية التحسين المستمرة للمعايير الأكاديمية، وتعزيز جودة التعليم العالي، وعلى وجه التحديد ما يقدم في برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال في كلية البحرين الجامعية، والتعليم العالي داخل مملكة البحرين ككل.

ثانيًا: نبذة عامة

أُجريت عملية مراجعة برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال في كلية البحرين الجامعية في مملكة البحرين، من قِبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب، في تاريخ 19-23 يناير 2014.

وقد كان الاستنتاج العام الذي خلُصت إليه لجنة مراجعة برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال في كلية البحرين الجامعية، أن البرنامج ذو "قدر محدود من الثقة". وبناءً على ذلك، شملت الزيارة التتبعية مراجعة الأدلة التي قدمتها كلية البحرين الجامعية إلى إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، وخطة التحسين، وتقرير التقدُّم والمواد المساندة له، والوثائق التي قُدِّمت أثناء الزيارة التتبعية، والمعلومات التي تحصلت عليها اللجنة أثناء المقابلات.

وقد كان الحُكم الذي أصدرته لجنة المراجعة الخارجية على برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال بخصوص كل مؤشر ما يلي:

المؤشر 1: برنامج التعلُّم؛ "**مستوفٍ**"
المؤشر 2: كفاءة البرنامج؛ "**غير مستوفٍ**"
المؤشر 3: المعايير الأكاديمية للخريجين؛ "**مستوفٍ**"
المؤشر 4: فاعلية إدارة وضمان الجودة؛ "**غير مستوفٍ**".

وقد أُجريت الزيارة التتبعية من قبل لجنة مؤلفة من عضويْن. كما ركزت الزيارة التتبعية هذه على تقييم كيفية تعامل المؤسسة مع التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة الناتج عن مراجعة البرنامج في 19-23 يناير 2014. وفيما يتعلق بكل توصية وردت ضمن كل مؤشرٍ من المؤشرات الأربعة، أصدرت اللجنة حُكمها فيما إذا كانت تلك التوصية "مُعالجة بالكامل"، "مُعالجة جزئيًّا"، أو "غير مُعالجة"؛ وذلك باستخدام المعايير المُدرجة في الملحق (1). كما أُصدر حُكم إجمالي فيما إذا كان هناك "تقدم جيد"، "تقدمٌ كافٍ"، أو "تقدمٌ غير كافٍ"؛ بناءً على المعايير المدرجة في الملحق (2).

ثالثًا: نبذة عامة حول برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال

تم طرح برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال – كلية البحرين الجامعية، للمرة الأولى في العام الأكاديمي 2002–2003، وقد تخرجت الدفعة الأولى فيه، والتي ضمت (47) خريجًا، في العام الأكاديمي 2005–2006. وفي العام الأكاديمي 2010–2011، تم إيقاف القبول بالبرنامج من قبل مجلس التعليم العالي؛ لذا فقد كان هناك تناقصٌ مستمرٌّ في أعداد الطلبة الدارسين فيه، إلى أنْ رفع مجلس التعليم العالي حظر القبول فيه في العام الأكاديمي 2012–2013. واستنادًا إلى الإحصائيات المقدمة من قبل المؤسسة، فقد تخرَّج (883) طالبًا في البرنامج منذ بداية طرحه. كما تشير الإحصائيات إلى أن عدد الطلبة المقبولين فيه قد انخفض من (259) طالبًا في العام الأكاديمي 2013–2014، ليصل إلى (165) طالبًا في العام الأكاديمي 2016–2017. كما أنَّ هناك (13) عضو هيئة تدريس حاليًا في القسم، تسعة منهم يعملون بدوام كلي، وأربعة أعضاء يعملون بدوام جزئي. وتبلغ النسبة الحالية بين أعداد الطلبة وعدد أعضاء هيئة التدريس في البرنامج 13:1، بناء على الإحصائيات المقدمة أثناء الزيارة التتبعية هذه.

1. المؤشر (1): برنامج التعلُّم

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال في كلية البحرين الجامعية للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر يناير 2014، تحت المؤشر (1): برنامج التعلُّم؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 1.1: *أنَّ تقلِّل عدد التخصصات الفرعية التي يقدمها البرنامج.*

الحُكم: غير مُعالجة

لدى قسم إدارة الأعمال خمسة تخصصات فرعية على مستوى البكالوريوس، وهي: الإدارة، والتسويق، والمحاسبة، والتمويل والصيرفة الإسلامية، والتمويل. وقد كان مصدر القلق الرئيس للجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية السابقة هو أن عدد التخصصات الفرعية المطروحة كان أكبر من اللازم من حيث المصادر المتاحة، إضافة إلى أعداد الطلبة الملتحقين بالبرنامج. واستنادًا إلى خطة التحسين وتقرير التقدم، لم تجر أي محاولة لتقليل هذا العدد من التخصصات. والتبرير المقدّم من قبل المؤسسة هو أنه قد تم تعيين أعضاء هيئة تدريس جدد لاستيعاب التخصصات الموجودة التي يطرحها البرنامج، وأنه ليست هناك حاجة لتقليل عدد هذه التخصصات. ولكن الأدلة المقدمة لا تشمل إلا السيرة الذاتية لأحد أعضاء هيئة التدريس، وأنَّ عدد الذين يعملون منهم بالدوام الكلي لم يشهد أي زيادة منذ آخر زيارة ميدانية. كما أنَّ هناك تسعة أعضاء هيئة تدريس يقدمون البرنامج؛ أربعة منهم فقط يحملون درجة الدكتوراه في مجال الأعمال، وعضوان يحملان درجة الماجستير في إدارة الأعمال، في حين أنَّ الأعضاء الثلاثة الآخرين من حَمَلة درجة الماجستير في الآداب.

وعلاوة على ذلك، وخلال مقابلات الزيارة التتبعية مع طلبة برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال، أُبلِغت اللجنة بأنَّ هناك بعض الحالات التي أوجبت عليهم دراسة مقررات مكافئة عند عدم وجود مقررات معينة مطروحة. وقد أكد كبار المديرين للجنة أنَّ المقررات المكافئة لا تُقدَّم إلا لمقررٍ اختياري واحد (السياحة) من بين المقررات الاختيارية. ومع ذلك، فإنَّ الأدلة المقدمة كشفت عن أنَّ أعضاء هيئة التدريس كان عليهم إيجاد مقررات مكافئة في السنتين الثالثة والرابعة بالنسبة للطلبة الذين يقدمون لهم الإرشاد الأكاديمي؛ لكي

يتخرجوا. كما فحصت اللجنة أيضًا البيانات الإحصائية المقدمة من قبل المسجِّل كجزء من الدليل الإحصائي للفصول الدراسية – الفصل الأول 2016–2017، ولاحظت تباين القبول في تخصصات البرنامج المختلفة، إضافة إلى وجود غالبية الدفعة في تخصص الإدارة بنسبة (72%)، أمَّا التسويق، والتمويل والصيرفة الإسلامية فبنسبة (4% لكلٍّ منهما)، والمحاسبة بنسبة (8%)، والتمويل بنسبة (12%). ويشير هذا إلى وجود بعض التخصصات التي لا يرغب فيها الطلبة، وأن المصادر يمكن توجيهها أكثر لتطوير وتحسين العدد المحدود من التخصصات التي تشهد إقبالا كبيرا عليها. لذا، فإن اللجنة تستنتج أنَّ المؤسسة لم تتخذ الإجراءات المناسبة لمعالجة هذه التوصية.

توصية 1.2: ***أن تُعدِّل عدد مخرجات التعلُّم المطلوبة لكلٍّ من البرنامج والمقررات الدراسية، بحيث تسهل عملية إدارتها وقياسها من قبل كلية البحرين الجامعية؛ لتحسين مخرجات تعلم الطلبة.***

الحُكم: غير مُعالجة

تغطي مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج في مستوى البكالوريوس في إدارة الأعمال أربعة جوانب رئيسة هي: المعرفة والفهم، (A1–A4)، المهارات الخاصة بالموضوعات (B1–B10)، مهارات التفكير النقدي (C1–C3)، والمهارات العامة القابلة للنقل والقياس (D1–D4). وقد أشارت لجنة المراجعة إلى الحاجة إلى إضافة مجموعة من مخرجات التعلم المطلوبة الخاصة بكل تخصص من التخصصات الفرعية؛ من أجل إضفاء العمق والتمايز بينها. كما كان لدى لجنة المراجعة مأخذ على مدى ملاءمة مخرجات التعلم المطلوبة لمستوى البرنامج، والتداخلات الموجودة بين هذه المخرجات. واستنادًا إلى تقرير التقدم، فإنَّ "القسم قد قام بمراجعة وتحديث مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، ومخرجات التعلم الخاصة بالتخصصات الفرعية بناء على تلك التوصية"، وقد بلغ عدد مخرجات التعلم السابقة المطلوبة للبرنامج (30) مُخرجًا، وقد تم تخفيضها لتصل إلى (21) مُخرجًا. إلا أنَّ الأدلة المقدمة والمقابلات التي أُجريت مع كبار المديرين وأعضاء هيئة التدريس تشير إلى أنه لم يتمَّ إلا إعداد مسودات مخرجات التعلم المطلوبة لتخصص المحاسبة فقط. كما تلاحظ اللجنة أنَّ العديد من مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج تتسم بالغموض، ومن الصعب ربطها أو قياسها في بعض المقررات مثل المُخرَج A4: ("يتعرف على مختلف مجالات الدراسات والعلوم الإنسانية والاجتماعية؛ لكي يتطور كفرد").

وقد كشفت المقابلات مع كبار المديرين وأعضاء هيئة التدريس أنَّ مهمة تعديل مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج قد أُسندت لأعضاء هيئة التدريس القدامى، وأن مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية يتم تعديلها بصورة مستمرة من قبل أعضاء هيئة التدريس الذين يقومون بتدريس هذه المقررات، ويقوم رئيس القسم بالتحقق منها في بداية كل فصل دراسي. وقد درست اللجنة الأدلة المقدمة أثناء الزيارة الميدانية، وقارنت بين مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات في فصول متعددة ضمن استمارات توصيف البرنامج في عدد من المقررات. وقد كان واضحًا أنَّ بعض المقررات قد قلّلت عدد مخرجات التعلم المطلوبة فيها؛ لتصل إلى عدد مقبول (مثل: ACC355، ACT390، FIN380، ECON202، و IBF303)، في حين أنَّ المقررات الأخرى لم تقم بذلك (مثل: MKT201، MKT375، BUS301، MGT430 ، و MGT490).

وإضافة إلى ذلك، فقد أُبلِغت اللجنة أثناء مقابلات الزيارة التتبعية مع كبار المديرين أنَّه قد تم تقديم تدريب كافٍ لأعضاء هيئة التدريس حول كتابة مخرجات التعلم المطلوبة. إلا أنَّ الأدلة المقدمة أكدت أنَّه لم يتم تنظيم إلا ورشة واحدة حول تشكيل وربط مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات مع توصيفات المستويات الواردة في الإطار الوطني للمؤهلات، وذلك في شهر سبتمبر 2016، من قبل نائب الرئيس للشئون الأكاديمية. وقد أبلغ أعضاء هيئة التدريس الذين تمت مقابلتهم اللجنة أنَّه قد تم تنظيم ورشتيْ عمل قبل العام الأكاديمي 2014، من قبل اثنيْن من أعضاء هيئة التدريس الخارجيين من الولايات المتحدة وكندا. ومع ذلك، لم تقدم أدلة لدعم هذا القول. وإضافة إلى ذلك، فقد أوضح كبار المديرين أنَّ هناك مقايسة مرجعية غير رسمية قد أُجْرِيتْ لمخرجات التعلم المطلوبة، ولكن لم تقدم أدلة لتوكيد هذا الادعاء. ولذلك، فإن اللجنة تستنتج أنَّ الخطوات التي تم اتخاذها كانت قليلة التأثير على جودة تقديم البرنامج والمعايير الأكاديمية، في غياب عملية التوجيه وبناء القدرات؛ من أجل تمكين أعضاء هيئة التدريس من تحقيق المهام المناطة بهم بصورة ة فعَّالة.

توصية 1.3: *أن تُعدِّل مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية؛ لتضمن أن هذه المخرجات منصوصٌ عليها بعبارات واضحة، وأن تكون الروابط مع مخرجات التعلُّم الخاصة بالبرنامج مبرَّرة وكاملة.*

الحُكم: غير مُعالجة

استنادًا إلى تقرير التقدم، فقد تم تعديل مخرجات التعلم المطلوبة من قبل أعضاء هيئة التدريس مع الأخذ في الاعتبار انسجام هذه المخرجات مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وقد أُبلِغت اللجنة أثناء المقابلات

مع أعضاء هيئة التدريس وكبار المديرين أنَّ مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات يتم رفعها إلى رئيس القسم للتحقق منها والموافقة عليها؛ للتأكد من أنه يسهل فهمها، وأنَّها قابلة للقياس، ويمكن تحقيقها. إلا أنَّ هناك غيابًا واضحًا للتناسق في كتابة مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، وفي بعض الحالات، وجدت اللجنة أنَّ المخرجات المنصوص عليها في عينات المقررات المقدمة غير مناسبة للمستوى المتوقع للمقرر (كالمقرر ACT101، والمقرر MGT410). وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أنَّ ربط مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية مع تلك المطلوبة للبرنامج كان ربطًا موثقًا بصورة جيدة، فإن الجداول المقدمة لا تبيِّن تحديدًا شاملا ومبسطا لنقاط الالتقاء بين المجموعتين. ففي المقرر (FIN301) (تحليل البيانات المالية)، على سبيل المثال، تم ربط مُخرج التعلم المطلوب للمقرر A4 ("سيتمكن الطلبة من بيان أهمية تحليل البيانات المالية في عملية اتخاذ القرارات") مع مُخرج التعلم المطلوب للبرنامج A4 ("يتعرف على مختلف مجالات الدراسات والعلوم الإنسانية والاجتماعية؛ لكي يتطور كفرد"). وإضافة إلى ذلك، تلاحظ اللجنة أنَّ الفعلَ "يفهم" مُستخدم بصورة متكررة في بعض المقررات (مثل: BUS325 و MGT410)، وتنصح القسم أنَّ عليه استخدام أفعال أخرى أكثر وضوحا وقابلة للقياس، وتعبر بشكل أفضل عن عملية الاستيعاب مثل: "يقارن"، "يناقش"، "يصف"، و "يشرح".

وخلال الزيارة التتبعية وفحص ملفات المقررات، وجدت اللجنة كذلك أنَّه في بعض المقررات (مثل: MGT101 و MGT310)، تم اختيار مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات كما وردت تماما كمخرجات تعلم مطلوبة للبرنامج. وقد طلبت اللجنة توضيحا لمثل هذه الحالات من كبار المديرين، وتلقت ردًّا أنَّ هذه المقررات لاتزال في طور المراجعة، ومن المتوقع الانتهاء منها في نهاية العام الأكاديمي 2016–2017. ومع ذلك، فإن اللجنة لديها مأخذ على عدم إقامة ورشة عمل حديثة حول كتابة مخرجات التعلم المطلوبة، وربط مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات مع تلك المطلوبة للبرنامج. لذا، فإن اللجنة تستنتج أنَّه لايزال هناك ضعفٌ فيما يتعلق بهذه التوصية.

توصية 1.4: ***أنْ تتحرى عن طُرق إضافية لتوسيع مجموعة طرق التدريس، وتُدخل التعلُّم المستقل في المنهج الدراسي.***

الحُكم: مُعالجة كليًّا

يشير تقرير التقدم إلى سياسة التعليم والتعلم الخاصة بكلية البحرين الجامعية التي تنص على أنه "يجب على جميع أعضاء هيئة التدريس التركيز على كافة طرق التدريس المتوقعة منهم، ولاسيما التعلم المستقل". وقد تمت الموافقة على سياسة التعليم والتعلم للمرة الأولى في شهر أبريل 2013، وتم تنفيذها في الفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي 2013–2014. كما جرى آخر تعديل عليها في شهر يوليو 2016، ودخلت النسخة المعدَّلة مع التغييرات التي أُدخلت على طرق التدريس، وإضافة جزء خاص بضمان الجودة والمراقبة حيز التنفيذ في شهر سبتمبر 2016. وتُدرج السياسة مجموعة متنوعة من طرق التدريس، وخلال المقابلات مع كبار المديرين، أُبلِغت اللجنة أنَّه يتمُّ تشجيعُ أعضاء هيئة التدريس على استخدام طرق التدريس المتمحورة حول الطالب كالتمارين الصفية، ودراسات الحالة، والألعاب/ وتقمص الأدوار، والمشروعات الفردية/ الجماعية، والحلقات النقاشية، والزيارات الميدانية، والمحاضرين الزائرين. كما أكد أعضاء هيئة التدريس أنَّهم يستخدمون طرقَ تدريسٍ متنوعةً، ومنصوصًا عليها بوضوح في توصيف المقررات. وعلاوة على ذلك، أكد الطلبة الذين قابلتهم اللجنة أنَّ هناك طرق تدريس مختلفة ومتمحورة حول الطالب، يتمُّ استخدامها داخل القاعات الدراسية، كما أكدوا على الفوائد التي حصلوا عليها من خلال إدخال التعلم المستقل في مناهجهم الدراسية. وقد فحصت اللجنة ملفات المقررات في العينات المقدمة من أعمال الطلبة خلال الزيارة التتبعية، ووجدت أنَّ دراسات الحالة، والعروض التقديمية، والمشروعات قد تم استخدامها في العديد من المقررات. لذا، فإنَّ اللجنة مقتنعة بأنَّ الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل فريق البرنامج قد أدَّت إلى تقدّم ملحوظ في معالجة هذه التوصية.

توصية 1.5: ***أن تضع سياسة للتقييم التكويني وتنفِّذها، وتضمن وجود فهمٍ مشترك بين صفوف الموظفين الأكاديميين لذلك المصطلح.***

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

إضافة إلى سياسة التعليم والتعلم، فقد تمت الموافقة لأول مرة على سياسة التقييم الخاصة بكلية البحرين الجامعية في شهر أبريل 2013، وتم تعديلها في عام 2016. وترى اللجنة أنَّ هذه السياسة مكتوبة بشكل جيد وشاملة. كما تحدد هذه السياسةُ – بشكل واضح – الأدوات المختلفة للتقييم التكويني التي يجب استخدامها في كل مستوى من مستويات البرنامج. إلا أنَّ إرشادات اعتدال التقييم القبْلي تؤكد على أنَّ المؤسسة تتبع أسلوب التقييم المستمر وتُجري اختباريْن، يُصنفان على أنهما "اختبارات تكوينية". وهذان الاختباران تجميعيان أكثر من كونهما تكوينييْن؛ كونهما يشكلان نسبة (30%–20) من الدرجة النهاية للطالب في المقرر. وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة أنَّ سياسة التقييم لا تتضمن تعريفا للتقييم التكويني والتقييم التجميعي، ومن ثمَّ تنصح المؤسسة بإدخال تعريف واضح لهذيْن النمطيْن من التقييم. فمن بين جوانب القلق التي أثارتها لجنة المراجعة الفهم المحدود لدى أعضاء هيئة التدريس للتقييم التكويني والتقييم التجميعي.

وخلال الزيارة التتبعية، والمقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، تكون لدى اللجنة رأي يفيد أنَّ لديهم المعرفة بما يعنيه التقييم التكويني، وكيفية استخدام المعلومات المتعلقة بالتقدم الدراسي للطلبة، وفهمهم لإتاحة الفرصة للحصول على التغذية الراجعة، والتي يمكن الاستعانة بها ضمن طريقة التدريس المستخدمة. واستنادًا إلى تقرير التقدم، فقد تمت إقامة ورشة عمل متخصصة لأعضاء هيئة التدريس حول التقييم التكويني؛ لتعريفهم بالأدوات الخاصة بهذا النمط من التقييم، وزيادة فهمهم لأهميته. إلا أنه لم تقدم أدلة على أن ورشة العمل تلك قد أُقيمتْ بالفعل. وقد أكدت المقابلات مع كبار المديرين على الاستفادة المؤكدة من التقييم التكويني وأدواته المتنوعة داخل الصف، وأن ورشة عمل سوف تنظم بهذا الخصوص في المستقبل. ومع ذلك، فإن خطة التطوير الوظيفي المقدّمة للجنة لم تتضمن أيَّ ورش عمل، أو فعاليات مخصصة للتقييم التكويني ستتمُّ إقامتها لأعضاء هيئة التدريس. واللجنة تقر التقدم الذي حققته المؤسسة في معالجة هذه التوصية، وتحثها على المضي قُدُمًا في بناء قدرات أعضاء هيئة التدريس بهذا الخصوص.

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال في كلية البحرين الجامعية للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر يناير 2014، تحت المؤشر (2): كفاءة البرنامج؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 2.1: *أن تضمن أن ملف مواصفات الطلبة المقبولين يتوافق مع أهداف البرنامج.*

الحُكم: غير مُعالجة

تؤكد كلية البحرين الجامعية إنَّ معايير القبول المستخدمة تضمن أنَّ الطلبة المقبولين في البرنامج مستوفون حاجاته. واستنادًا إلى خطة التحسين التي قدمتها المؤسسة، فإن (85%) من مجموع الطلبة المقبولين في العام الأكاديمي 2014–2015، ممن حصلوا على معدل (70%) فما فوق في الثانوية العامة. كما يؤكد تقرير التقدم على أنَّ ملف مواصفات جميع الطلبة الملتحقين بالبرنامج قد تم التحقق منه، وأنه لا يوجد هناك أي طلبة ممن يقل معدلهم في الثانوية العامة عن (60%). وتبيّن الأدلة المقدمة أنَّ معدلات الثانوية العامة للطلبة المقبولين مؤخرًا (الفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي 2016–2017) كانت (60%) فما فوق. وخلال جلسات المقابلة، أكد كبار المديرين أنَّ المؤسسة تلتزم بالحد الأدنى الذي تحدده سياسة القبول وهو (60%) في الثانوية العامة، وهو ما كان أحد مصادر القلق الرئيسة خلال الزيارة الميدانية السابقة. ومع ذلك، فإنَّ آخر الإحصائيات تشير إلى أنَّ عدد الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي بلغ (81) طالبًا خلال العام الأكاديمي 2015–2016، وهو عددٌ كبيرٌ نوعًا ما مقارنةً بعدد الطلبة الدارسين بالبرنامج (200 طالب تقريبا). وقد أكد كبار المديرين كذلك أنَّ التقارير الخاصة بالتقدم الدراسي للطلبة لم تؤخذ في الاعتبار عندما جرى تعديل شروط القبول، أو القيام بالترتيبات الحالية لدعم الطلبة أكاديميًّا عند مستوى القبول.

وعلاوة على ذلك، تنص سياسة القبول على أنَّ "الطلبة خريجي الفرع الأدبي في الثانوية العامة والمقبولين في برنامج إدارة الأعمال ربما يكون عليهم أداء اختبار تحديد مستوى في الرياضيات، واستخدام الحاسوب". كما تنص سياسة القبول كذلك على إمكانية طرح مقرريْ (Pre–calculus و Foundation Computer)

التأسيسيين لمن يرسب منهم. وحاليًا، وكما ورد في المقابلات مع الطلبة وكبار المديرين، فإنه لا تطرح إلا مقررات اللغة الإنجليزية للطلبة غير المستوفين لمتطلبات اللغة الإنجليزية الخاصة بالمؤسسة، ولا توجد إجراءات متخذة لتوضيح سبب وجود عدد كبير من الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي. وتستنتج اللجنة أنَّه لايزال هناك ضعفٌ فيما يتعلق بهذه التوصية، ومن ثمَّ تحثُّ المؤسسة على البحث في هذا الأمر، وتقديم المزيد من الدعم للطلبة عند مستوى القبول؛ لكي تضمن أنَّ مواصفات الطلبة المقبولين تتوافق مع أهداف وغايات البرنامج.

توصية 2.2: *أن تطوِّر آلية مكافئة لاختبار (TOEFL)؛ لتقييم الطلبة بعد إكمال المقررات التأسيسية.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

تم تعديل وتنفيذ متطلبات القبول في كلية البحرين الجامعية فيما يتعلق بالكفاءة في اللغة الإنجليزية. وتحدد سياسة القبول المعدلة لبرنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال مستوى كل مقرر من المقررات التأسيسية في اللغة الإنجليزية، والتي يجب على الطلبة النجاح فيها إن لم يكونوا من الحاصلين على درجة (5) أو أكثر في اختبار (IELTS). واستنادًا إلى خطة التحسين الخاصة بالمؤسسة، فإن الامتحان النهائي لمقرر اللغة الإنجليزية التأسيسي الثالث (ENG099) سيكون نفس اختبار (TOEFL) أو ما يعادله. وقد تم تعديل مقرر اللغة الإنجليزية التأسيسي في شهر يناير 2016. ويتضمن هذا المقرر قائمة بطرق التقييم الخاصة بفئة المعارف والمهارات العامة، والتي تشمل الاختبارات القصيرة، والواجبات المنزلية، والأنشطة الجماعية، وفعاليات الإصغاء، والامتحانات. وقد كان الكتاب الدراسي المستخدم "Achieve IELTS2"، وعينة الامتحانات المقدمة مشابهة لاختبار (IELTS). وتشير المقابلات مع كبار المديرين وأعضاء هيئة التدريس إلى وجود عدد قليل من الطلبة الذين يدرسون المقررات التأسيسية في اللغة الإنجليزية، وأنَّهم يشعرون بعدم الحاجة للمزيد من الدعم في تحسين مهاراتهم في مجال القراءة أو الكتابة في هذه اللغة. واللجنة تقر أنَّ المؤسسة قد أظهرت تقدمًا ملحوظًا في معالجة هذه التوصية.

توصية 2.3: ***أن تُعرِّف خطوط المحاسبة والمسئولية وتُنفِّذها؛ من أجل تنسيق وتعزيز الجودة.***

الحُكم: غير مُعالجة

هناك خطوط رسمية واضحة للمحاسبة والمسئوليات، وهي منفَّذة وفقا لمخططات الهياكل التنظيمية المعتمدة لكلية البحرين الجامعية. واستنادًا إلى تقرير التقدم، فإن المؤسسة قامت بمراجعة وتعديل أدوار ومسئوليات المناصب الإدارية، متى كان ذلك ضروريًّا. كما قامت المؤسسة بمراجعة اختصاصات، وقواعد وضوابط كافة اللجان. ويشير تقرير التقدم أيضًا إلى أنَّ هناك لجانًا جديدة تم تشكيلها كلجنة التعلم مدى الحياة، وأنَّ جميع الاختصاصات المعدلة لهذه اللجان قد تمت الموافقة عليها من قبل مجلس كلية البحرين الجامعية، وكذلك تم تنفيذها. وشملت الأدلة المقدمة على توصيفات تفصيلية لوظائف كبار المديرين؛ كالمدير التنفيذي للفاعلية والجودة المؤسسية، ونائب الرئيس للشئون الأكاديمية، ورئيس قسم ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، كما قُدمت توصيفات وظائف كل من رئيس القسم، ومدير البرنامج، وأعضاء هيئة التدريس. ومع ذلك، فإن رئيس القسم الحالي هو نفسه مدير برنامج ماجستير في إدارة الأعمال، ومنسق برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال. ولدى اللجنة مأخذ على أنَّ رئيس القسم محمّل بأعباء كبيرة للغاية؛ مما قد يعوقه عن القيام بمهام ومسئوليات المناصب المختلفة على النحو المطلوب.

وخلال المقابلات مع كبار المديرين، أُبلِغت اللجنة أنَّه، وبعد تعديل دور رئيس القسم، تم إسناد بعض المسئوليات إلى أعضاء هيئة التدريس. كما أُبلغت اللجنة أنَّه، ولعدم وجود موظفين على المستوى الإداري (شئون الطلبة) لم يتم إجراء الاستطلاعات الطلابية لمدة سنتيْن متتاليتين. وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة أنَّه لم يُقدم لأعضاء هيئة التدريس التوجيه والتدريب اللازمان؛ لتمكينهم من أداء الواجبات ذات الصلة بتدعيم الجودة. وعلاوة على ذلك، فإن دور لجنة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي يقتصر بالدرجة الأولى على ضمان تنفيذ الواجبات والمهام المُسندة دون النظر في فحواها. لذا، فإنَّ اللجنة ترى أنَّ الإجراءات التي قامت بها المؤسسة كان لها أثر قليل على جودة تقديم البرنامج، وعلى المعايير الأكاديمية. ومنْ ثمَّ فإنَّ اللجنة تحثُّ المؤسسة على أن تقلل من عبء عمل رئيس القسم، وتدعم دور لجنة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، وتضمن وجود عدد كاف من الموظفين الإداريين والأكاديميين؛ للقيام بمختلف المهام والواجبات بكفاءة وثبات.

توصية 2.4: ***أن تُسرع في تنفيذ خطة تعيين؛ لتوظيف أعضاء هيئة تدريس مؤهلين ومن ذوي الخبرة.***

الحُكم: غير مُعالجة

لم تتعامل كلية البحرين الجامعية مع مأخذ لجنة المراجعة خلال الزيارة الميدانية السابقة فيما يتعلق بالعدد القليل من أعضاء هيئة التدريس (12 عضوا؛ منهم ثلاثة أعضاء يعملون بدوام جزئي) المسئولين عن البرنامج. وقد أُثير هذا القلق بسبب عدد التخصصات المطروحة في البرنامج، وعدم وجود أكاديميين قدامى في تخصصات التمويل الإسلامي، والتمويل، والمحاسبة. وتذكر خطة التحسين المقدمة أن كلية البحرين الجامعية قد قامت بتعيين عضو هيئة تدريس جديد في تخصص التسويق، وتنوي تعيين عضو آخر في تخصص الإدارة. وقد التحق مؤخرًا عضو هيئة تدريس واحد في تخصص الإدارة. إلا أنَّ عدد أعضاء هيئة التدريس الحاليين ممن يعملون بدوام كامل في البرنامج هو تسعة أعضاء، وهو نفس عدد أعضاء هيئة التدريس الذين كانوا يعملون بدوام كامل في البرنامج عند إجراء المراجعة في عام 2014.

كما يوجد حاليا أربعة أعضاء هيئة تدريس بدرجة أستاذ مساعد، ومعظمهم جدد ومن حَمَلة درجة الدكتوراه ومتخصصون في جوانب مختلفة في مجال الأعمال، وهي التمويل، والمحاسبة، والتسويق، والإدارة. وكما ورد مسبقا في هذا التقرير، فيوجد هناك أيضا اثنان من حَمَلة درجة الماجستير في إدارة الأعمال، وثلاثة أعضاء من حَمَلة درجة الماجستير في الآداب. وإضافة إلى ذلك، فهناك أربعة أعضاء هيئة تدريس يعملون بدوام جزئي يشاركون في تقديم البرنامج (أحدهم يحمل درجة الدكتوراه في اللغة العربية، وثلاثة أعضاء يحملون درجة الماجستير في التمويل، والرياضيات، واللغة الإنجليزية). ومع ذلك، فلا يبدو أنَّ هناك خطة لتعيين أعضاء هيئة تدريس جدد؛ نظرا لأن عملية التعيين لا تتم إلا عند وجود مكان شاغر، أو إذا دعت الحاجة إلى ذلك، كما تشير خطة القوى العاملة الخاصة بالمؤسسة. وخلال المقابلات مع كبار المديرين، أُبلِغت اللجنة بأنَّ العدد الحالي من أعضاء هيئة التدريس كافٍ، وأنه يتوافق مع ضوابط مجلس التعلم العالي من حيث نسبة أعداد الطلبة إلى نسبة عدد أعضاء هيئة التدريس، وأنَّ معدل استبقائهم عالٍ نسبيًّا. إلا أنَّ اللجنة تلاحظ أنَّ نسبة أعضاء هيئة التدريس العاملين بدوام جزئي قياسًا إلى مجموع أعضاء هيئة التدريس الكلي هي (30%)، ونسبة حَمَلة درجة الماجستير (56%)، وهي نسبة عالية. لذا، فإن اللجنة تحثُّ كلية البحرين الجامعية على تقليل اعتمادها على أعضاء هيئة التدريس الذين يعملون بنظام الدوام الجزئي، وأن

تقوم بتعيين موظفين أكاديميين لديهم الخبرة المطلوبة؛ لتلبية الحاجات الأكاديمية للتخصصات المختلفة داخل البرنامج، استنادًا إلى توصية لجنة المراجعة.

توصية 2.5: أن تُسرع في تنفيذ إجراء لتقييم أداء الموظفين الأكاديميين، والبحث في مسألة المعدل العالي لتغيُّر الموظفين؛ من أجل ضمان الاستمرارية فيما يتعلق بخبرات الطلبة.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

لدى كلية البحرين الجامعية سياسة وإجراءات لتقييم الأداء؛ من أجل تحديد حاجات التطوير الوظيفي، وتحديد أعضاء هيئة التدريس المؤهلين للترقية، والقادة المستقبليين كجزء من إستراتيجية تولي الأدوار التي تتبعها المؤسسة. وقد قامت لجنة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بتطوير آلية لتقييم أداء أعضاء التدريس. وتتضمن هذه الآلية استمارة تقييم عضو هيئة التدريس، وتقرير التقييم الذاتي الذي يعدُّه العضو نفسه. وخلال مقابلات الزيارة التتبعية، أُبلِغت اللجنة بأنَّ تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس (بمن فيهم رئيس القسم) يتم بصورة سنوية من قبل نائب الرئيس للشئون الأكاديمية. ويستخدم هذا التقييم لتحديد البرامج التدريبية والتطوير المستمر المطلوب. ويستند تقييم الأداء بالدرجة الأولى على استمارات التقييم الذاتي، والتي يُضَمِّنُها عضو هيئة التدريس رأيه حول الجوانب الخاضعة للتقييم، والتي تشمل البحث العلمي، والأنشطة اللاصفية، ومشاركة المجتمع، والتطوير الذاتي، وتقييم الطلبة. كما أنَّ هناك معايير واضحة كذلك لهذه العملية بجانب قِيم وزنية، وإرشادات لعملية التقييم.

وقد أكَّد كبار المديرين، وأعضاء هيئة التدريس أنَّ هذه العملية مُنفَّذة بصورة منظمة وبطريقة شفافة، إلا أنه ليست هناك أدلة كافية لدعم الرأي القائل بأنَّ تقييم أعضاء هيئة التدريس يُستخدم بطريقة منظَّمة لتحقيق الأهداف المشار إليها في أعلاه. وعلاوة على ذلك، فإنَّ معدل ترك أعضاء هيئة التدريس للعمل يتذبذب بصورة كبيرة من سنة إلى أخرى؛ فقد ارتفعت من (0%) في العام الأكاديمي 2011–2012، لتصل إلى (23%) في العام الأكاديمي 2012–2013، وإلى (30%) في العام الأكاديمي 2013–2014. وفي العام الأكاديمي 2014–2015، كانت نسبة ترك الموظفين بمقدار (18%)، وانخفضت لتصل إلى (0%) في العام الأكاديمي 2015–2016. وعلى الرغم من أن كبار المديرين أكدوا على أن تَرْكَ أعضاء هيئة التدريس العملَ كان بسبب انتهاء عقودهم، أو لأسباب غير متوقعة، كذلك لا توجد هناك آلية مُطبّقة

(كالاستطلاعات أو المقابلات مثلا) لتفسير التذبذب في معدلات ترك أعضاء هيئة التدريس العملَ في القسم. واللجنة تقر التقدم الذي أحرزته المؤسسة في هذا الصدد، وتحثّها على معالجة هذه القضايا.

توصية 2.6: ***أن تعمل على تكامل واستخدام إمكانيات نظام إدارة المعلومات؛ لتتمكن من اتخاذ قرارات واعية.***

الحُكم: غير مُعالجة

استنادًا إلى خطة التحسين التي أعدتها كلية البحرين الجامعية، فقد بدأت لجنة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بتحليل البيانات المتوفرة من نظام إدارة المعلومات، لاسيما المعلومات المتعلقة بمتابعة سجلات الطلبة، واقتراح الإجراءات المناسبة لإدارتها. كما يشير تقرير التقدم إلى أنَّ المؤسسة قد وقَّعت اتفاقا مع شركة خارجية لتحويل نظامها الحالي الخاص بمعلومات الطلبة إلى منصة جديدة، والتي أصبحت متاحة للطلبة وأعضاء هيئة التدريس منذ العام الأكاديمي 2016–2017. ومن المتوقع أن تتيح المنصة الجديدة لهذا النظام تنوعًا أكبر في الخدمات المتاحة عبر شبكة الإنترنت لكل من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، كالتسجيل عبر الإنترنت، والحلول السحابية مع مستويات أعلى من الموثوقية. وعلاوة على ذلك، فقد أُبلِغت اللجنة أثناء المقابلات مع كبار المديرين أنَّ المؤسسة قد قامت مؤخرا بتطوير نظام إدارة المعلومات، وتم استبدال تطبيق (Google Classroom) بنظام (Brightspace). كما تمَّ تنظيم العديد من ورش العمل لكل من أعضاء هيئة التدريس والطلبة؛ لتعريفهم بنظام إدارة المعلومات الجديد، وقد أكد الطلبة الذين قابلتهم اللجنة أيضا على أنَّ نظام إدارة المعلومات مستخدم بصورة فعّالة لأغراض التسجيل، وتخزين سجلاتهم، ومراقبة تقدمهم الدراسي. كما أكد كبار المديرين أن نظام المعلومات الإدارية مستخدم بصورة فعَّالة لأغراض التسجيل، وحفظ سجلات الطلبة، ومراقبة تقدمهم الدراسي، وأضافوا أنَّه توجد حاليا خطط لتمكين الطلبة من التسجيل، ودفع المصروفات الدراسية عبر الإنترنت.

وعلى الرغم مما قيل سابقا، فإن الأدلة المقدمة تبين مقتطفات مبسطة للغاية من شاشات عرض البيانات بواسطة هذا النظام. وقد قُدِّم الدليل الإحصائي الفصلي للفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي 2016–2017، للجنة كأحد الأدلة على ذلك. وهو يتضمن إحصائيات تفصيلية ذات علاقة بالقبول، والتسجيل، والمقررات المطروحة، والمعدلات التراكمية، والنسب المئوية للنجاح، والرسوب في المقررات. كما يتضمن تقريرًا موجزًا يحلل بعض الإحصائيات المقدمة في الدليل الفصلي. واستنادًا إلى المقابلات مع كبار المديرين،

فإن التقارير الإحصائية يتم رفعها لرؤساء الأقسام لغرض المراجعة والاستخدام. ومع ذلك، لم تقدم خطط عمل تقوم على التقارير المتحصلة من نظام المعلومات الإدارية على الرغم من أنَّ اللجنة قد طلبت هذه الخطط إلى جانب أدلة على تنفيذها ومتابعتها. وتستنتج اللجنة أنَّه لايزال هناك ضعفٌ فيما يتعلق بهذه التوصية، ومن ثمَّ تحث كلية البحرين الجامعية على الاستفادة أكثر من نظام المعلومات الإدارية الذي لديها في عملية اتخاذ القرارات.

توصية 2.7: ***أن تؤسس آلية لمراقبة وتحليل استخدام المصادر لأغراض التخطيط الإستراتيجي.***

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

تشير خطة التحسين الخاصة بكلية البحرين الجامعية إلى أن لجنة المكتبة قد قامت بتطوير آلية لمراقبة وتحليل استخدام المصادر؛ لتعزيز قدرات التعلم لدى الطلبة. كما تشير الخطة أيضًا إلى مبادرات عديدة يجري القيام بها من قبل المؤسسة؛ لتحسين عملية التعلم. وتشمل هذه المبادرات إدخال نظام (Brightspace) لإدارة التعلم، وزيادة عدد الكتب، والاشتراك في المجلات الإلكترونية وقواعد البيانات على شبكة الإنترنت. وعلاوة على ذلك، يوجه أعضاء هيئة التدريس طلبتهم إلى استخدام قاعدة البيانات (ProQuest) في إعداد واجباتهم الدراسية/ والأوراق البحثية الفصلية؛ من أجل تدعيم خبرة تعلمهم المستقل. وتخضع المصادر الإلكترونية التي تعتمد على الشبكة المعلوماتية حاليا للمراقبة، حيث يقوم الطلبة وأعضاء هيئة التدريس بإدخال أرقام بطاقاتهم الشخصية عند تصفحهم لأي مصادر عليها. ولدى المكتبة سجل بالطلبة وأعضاء هيئة التدريس الذين يقومون باستعارة هذه المصادر. كما أنَّ هناك تقريرًا شهريًّا عن أنشطة المكتبة يقدم إلى لجنة مكتبة كلية البحرين الجامعية، والتي تعمل بمثابة قناة للتواصل والتخاطب بين مكتبة المؤسسة ومستخدميها. وتشمل محاضر اجتماعات مجلس كلية البحرين الجامعية المقدمة إلى اللجنة المستجدات الخاصة بالمكتبة، وآخر طبعات الكتب المتوفرة، وطلبات شراء الكتب التي يقترحها أعضاء هيئة التدريس، وطلبات تجديد الاشتراك في المجلات العلمية.

وإضافة إلى ذلك، فإن لدى المؤسسة مركز لمصادر التعلم، واختصاصي في تقنية المعلومات للإشراف وتقديم الخدمات في مركز مصادر التعلم، إضافة إلى مختبرات الحاسوب. وهو المسئول كذلك عن متابعة استخدام المختبرات، كما يحتفظ أعضاء هيئة التدريس بسجلات حضور الطلبة للمحاضرات التي تقدم داخل المختبرات. ومع ذلك، فقد أُبلِغت اللجنة خلال الجولة التفقدية التي جرت أثناء الزيارة التتبعية، والمقابلات

مع الطلبة بأنَّ مركز مصادر التعلم لا يرتاده الطلبة كثيرًا، وأنه يستخدم في بعض الأحيان لاستضافة ورش العمل. كما أُبلغت اللجنة بأنَّ هناك لجنة لتقنية المعلومات والاتصال مسئولة عن تخطيط، ومراجعة، وتدعيم المرافق الخاصة بتقنية المعلومات والاتصال (مثل: Wi-Fi، MIS، وLMS) في المؤسسة. وعلى الرغم من أن اختصاصات اللجان ذات العلاقة واضحة، لم يتمكن الموظفون الذين قابلتهم اللجنة من شرح مسئولياتهم ومساهمتهم في التخطيط الإستراتيجي بشكل واضح. ولذا تنصح اللجنة المؤسسة بأنَّ تضمن أن يكون موظفو المكتبة والمختبرات على دراية جيدة بأدوارهم في مراقبة استخدام المصادر، وإعداد التقارير الخاصة بذلك بطريقة مهنية ومنظمة بشكل أكثر، بحيث تدعم أغراض التعلم. وبشكل إجمالي، فإن اللجنة تقر أنَّ هناك إجراءات ذات أثر إيجابي بهذا الصدد، ولكن أثرها محدود في معالجة هذه التوصية.

توصية 2.8: ***أن تطوِّر آلية لدعم الطلبة المعرّضين لخطر الإخفاق الأكاديمي وتُنفِّذها.***

الحُكم: غير مُعالجة

لدى كلية البحرين الجامعية سياسات وإجراءات واضحة للطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي يتم بموجبها وضع الطلبة الذين يكون معدلهم التراكمي أقل من (1.7) تحت ملاحظة الأكاديمية. وعلى الرغم من أنَّ هذه السياسة تسمح للطلبة أن يكونوا تحت الملاحظة الأكاديمية لخمس مرات، فإنَّ هناك بعض الطلبة الذين سبق وضعهم في مثل هذه الحالة لعشر مرات؛ نظرا لعدم إمكانية استبعاد الطالب من البرنامج إذا أكمل أكثر من 90 ساعة معتمدة. ومع ذلك، وكما تنص سياسة المؤسسة، يتم فصل الطلب إذا تجاوز ثمانية فصول دراسية، وهي المدة القصوى المسموح بها للدراسة (مع عدم احتساب الفصول الصيفية). وخلال المقابلات مع كبار المديرين وأعضاء هيئة التدريس، أُبلِغت اللجنة بأنَّ الطلبة المعرّضين لخطر الإخفاق الأكاديمي يحصلون على التوجيه والإرشاد المناسبيْن؛ ليتمكنوا من رفع معدلهم التراكمي. أما الطلبة الذين لا يفلحون في رفع معدلاتهم التراكمية، فغالبا ما يُنصحون بتغيير تخصصهم، أو تغيير البرنامج، ويتم استبعاد المقررات التي لا تدخل في دراستهم الجديدة من حساب المعدل التراكمي. وقد أكد الطلبة الذين قابلتهم اللجنة أنَّهم يتلقون توجيها كافيا، ودعمًا من مرشديهم الأكاديميين، وأعضاء هيئة تدريسهم، ولكن لم يكن أحد من هؤلاء الطلبة ممن خضع للملاحظة الأكاديمية.

ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى وجود استشاري طلابي؛ لمساعدة الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي. ولدى المؤسسة نموذج استمارة خاصة بالإرشاد الأكاديمي؛ لدعم هؤلاء الطلبة. ومع ذلك، فإن

الأدلة المقدمة لا تبين إلا استمارة للمرشد الأكاديمي يستخدمها لإدراج أسماء الطلبة الذين يقوم بإرشادهم لا الطلبة المعرّضين لخطر الإخفاق الأكاديمي فحسب. وإضافة إلى ذلك، فإنَّ القائمة المقدمة الخاصة بهؤلاء الطلبة تشير إلى أن هناك (81) طالبا كانوا معرّضين لخطر الإخفاق الأكاديمي في العام الأكاديمي 2014–2015، وهي نسبة عالية للغاية قياسًا إلى مجموع الطلبة الدارسين في البرنامج. وكما ذُكِر من قبل في هذا التقرير، لم تتخذ المؤسسة إجراءات لتفسير الأسباب الكامنة وراء وجود هذا العدد الكبير من الطلبة المعرّضين لخطر الإخفاق الأكاديمي. واللجنة ترى أنَّه لايزال هناك ضعفٌ فيما يتعلق بهذه التوصية، ومن ثمَّ تحثُّ كلية البحرين الجامعية على استقصاء هذا الأمر؛ من أجل تطوير وتنفيذ آليات أكثر كفاءة لدعم الطلبة المعرّضين لخطر الإخفاق الأكاديمي.

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال في كلية البحرين الجامعية للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر يناير 2014، تحت المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 3.1: *أن تقوم بتطوير وتنفيذ آلية لضمان إدخال مواصفات الخريجين ضمن بُنية البرنامج.*

الحُكم: غير مُعالجة

لدى كلية البحرين الجامعية خمس مواصفات للخريجين تلخص المعارف العامة، والمسئولية الاجتماعية، والاحترافية، والعلم مدى الحياة، والمهارات التعاونية التي من المتوقع أن يكون الطلبة قد اكتسبوها عند تخرجهم في برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال. ومع ذلك، فإنَّ لجنة المراجعة كانت ترى أنَّ هذه المواصفات ليست مُدمجة بشكل واضح في بُنية البرنامج، وليست مضمونة من خلال التقييم. ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى غياب مخرجات تعلُّم مطلوبة قابلة للقياس، ومربوطة مباشرة بهذه المواصفات. ويذكر تقرير التقدم أن مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج قد خضعت للمراجعة مع أخذ مواصفات الخريجين في الاعتبار. وتشمل الأدلة المقدمة بهذا الخصوص ربط مواصفات الخريجين مع كل من أهداف ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، والذي يسلط الضوء على العلاقة بين كل مواصفة من هذه المواصفات والمُخرج الموافق لها من مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. كما أن هذه المخرجات بدورها مربوطة مع مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، وهذا الربط يشير إلى مواصفات الخريجين التي يتناولها كل موضوع من الموضوعات، ومساهمة ذلك الموضوع في تحقيق مواصفات الخريجين في عموم المنهج الدراسي للبرنامج. وخلال المقابلات مع كبار المديرين، ومع أعضاء هيئة التدريس، أُبلِغت اللجنة بأنَّ مواصفات الخريجين مُدمجة في المفردات الدراسية للمقررات، وفي عملية التقييم. ولكن، وكما وردت الإشارة من قبل في هذا التقرير، فإن كلًّا من مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج وتلك المطلوبة للمقررات، إضافة إلى الربط بين هاتيْن المجموعتيْن من المخرجات بحاجة للمزيد من التعديل. لذا، فإن اللجنة تعدُّ هذه التوصية غير مُعالجة.

توصية 3.2: أن تقوم بتطوير وتنفيذ سياسة للمقايسة المرجعية؛ تتيح إمكانية عقد مقايسة مرجعية فعّالة واستخلاص نتائج مفيدة تستخدم لتحسين البرنامج.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

خلال الزيارة الميدانية السابقة، لم تجد لجنة المراجعة أدلة على تنفيذ سياسة رسمية أو عملية دورية للمقايسة المرجعية. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن سياسة المقايسة المرجعية لكلية البحرين الجامعية قد تم تطويرها في عام 2013، وجرى مؤخرًا تعديلها في عام 2016. وتفصل هذه السياسة بشكل واضح العملية المتبعة عند القيام بالمقايسة المرجعية، وحدود هذه العملية. وتُجرى المقايسة المرجعية كجزء من المراجعة الدورية للبرنامج، والتي تتم كل أربع سنوات. وتلاحظ اللجنة أن هناك إجراءً مُدرجًا ضمن هذه السياسة يحدد تنفيذ المقايسة المرجعية مع جامعات "عالمية"، دون الأخذ في الاعتبار مؤسسات التعليم العالي المحلية، أو الإقليمية، التي تطرح برامج مماثلة. وقد أجاب كبار المديرين على استفسار اللجنة بخصوص تنفيذ عملية المقايسة المرجعية مع مؤسسات التعليم العالي المحلية أو الإقليمية بوصف هذه العملية بأنها صعبة التنفيذ، وأنهم لم يتلقوا ردودًا إيجابية من مؤسسات محلية. كما أُبلغت اللجنة بأنَّ المؤسسة وقعت في 18 نوفمبر 2015، مذكرة تفاهم مع جامعة (Bogor Agricultural University) في إندونيسيا، تتضمن التعاون فيما بينهما، وتبادل أعضاء هيئة التدريس والطلبة، والبحث العلمي، وتبادل الأبحاث المشتركة، والممتحنين الخارجيين، والمقايسة المرجعية للشئون الأكاديمية كتوجهات لهذه الارتباط. وقد أكدت المقابلات مع كبار المديرين حصول زيارتيْن من ممثلي جامعة (Bogor Agricultural University)، حيث كُرِّست الزيارة الثانية لفحص الوثائق المتعلقة بمقررات برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال. إلا أنه لا توجد وثائق تدل على تغييرات مقترحة أو منفّذة نتيجة لتلك الزيارة. كما أُبلغت اللجنة أثناء المقابلات مع كبار المديرين، وأعضاء هيئة التدريس بأنه قد تم القيام بمقايسة مرجعية غير رسمية بواسطة الإنترنت مع عدد من الجامعات العالمية، ولكن لم تتوفر أدلة على وجود مقايسة مرجعية بعد المراجعة التي قامت بها هيئة جودة التعليم والتدريب في عام 2014؛ لغرض تحديد بيانات أو نوع أو نطاق تلك المهمة. لذا، فإن اللجنة تستنتج أنه، وعلى الرغم من قيام كلية البحرين الجامعية بمعالجة أحد دواعي القلق المتعلقة بهذه التوصية، وأنها قامت بتطوير سياسة واضحة للمقايسة المرجعية، فإنه من الصعب تقييم الأثر الإيجابي المترتب على جودة تقديم البرنامج والمعايير الأكاديمية؛ نظرًا لعدم توفر الأدلة على ذلك الأمر.

توصية 3.3: *تضمن أنَّ مخرجات التعلُّم متوافقة مع واجبات التقييم في جميع المقررات، والتي يجب أن تكون مُنسَّقة ومتناغمة.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

استنادًا إلى تقرير التقدم، طوَّرت كلية البحرين الجامعية إرشادات للاعتدال القبْلي للتقييم؛ لتضمن أن تكون المحاذاة بين التقييم ومخرجات التعلم المطلوبة مُطبقة بصورة موحَّدة في جميع المقررات. وتشمل الأدلة المقدمة استمارات الاعتدال التي تحدد بشكل واضح أهداف عملية الاعتدال القبْلي للتقييم، والتي تشمل التحقق من مواءمة واجبات التقييم معها. وخلال المقابلات مع كبار المديرين وأعضاء هيئة التدريس، أُبلِغت اللجنة بأن المؤسسة تنفِّذ كلا من الاعتدال القبْلي والبعْدي؛ لضمان ملاءمة الأدوات التقييمية مع مخرجات التعلم المطلوبة. كما أُبلغت اللجنة بأن هناك إجراءً رسميًّا للاعتدال الخارجي لأوراق الامتحان النهائي، وهو ما يشير بوضوح إلى أنَّ التقييم لابد أن يكون "متوافقًا" مع مخرجات التعلم المطلوبة للمقرر. وعلاوة على ذلك، فقد أُبلِغت اللجنة أن أعضاء هيئة التدريس يقومون، وفي بداية كل فصل دراسي، بإعداد المفردات الدراسية للمقررات مع إيلاء عناية خاصة عند وضع كل تقييم وتصميمه لقياس مخرجات التعلم المطلوبة لكل مجال رئيس من المجالات الأربعة، كالمعرفة والمهارات الخاصة بالموضوعات، وفقا لطبيعة ومستوى المقرر. وقد فحصت اللجنة توصيفات المقررات، ووجدت أن المفردات الدراسية لكل مقرر تتضمن ربطًا لأدوات التقييم مع مخرجات تعلُّم محددة. ولكن، لم تُقدَّم أدلة كافية إلى اللجنة حول تنفيذ التوصيات التي قدمها الأشخاص الذين قاموا بعملية الاعتدال. واللجنة تقر أنَّ المؤسسة قامت بخطوات إيجابية لمعالجة هذه التوصية ومن ثمَّ توصي اللجنة بأن على المؤسسة أن تطبق آلية للاستفادة من نتائج عملية الاعتدال لإدخال المزيد من التعزيز للأدوات التقييمية.

توصية 3.4: *أن تطوِّر آلية للتدقيق الخارجي وتُنفِّذها؛ من أجل أن يصبح تدقيق مقررات السنة النهائية أكثر رصانةً.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

كما ورد في تقرير المراجعة، كان لدى لجنة المراجعة الكثير من المآخذ فيما يتعلق بالاعتدال الخارجي. وتشمل هذه المآخذ غياب "آلية رسمية وصحيحة لاعتدال المقررات خارجيًّا"، وأنَّ "مختلف المقررات في

التخصصات الأكاديمية المختلفة يتم تقييمها من قبل شخص واحد هو الذي يقوم بعملية الاعتدال". وتشمل الأدلة المُقدمة إلى اللجنة وصفًا موجزًا لعمليتي الاعتدال القبْلي والبعْدي، وتفاصيل أكثر عن التصحيح المزدوج. إلا أنَّ الإجراءات ليست واضحة فيما يتعلق بالاعتدال الداخلي والخارجي، كما أنَّ هذه الإجراءات لا تتضمن الإجراءات والمعايير الخاصة باختيار الأشخاص الذين يقومون بعملية الاعتدال الخارجي. ويوصف الاعتدال الخارجي ببساطة على أنه عبارة عن إرسال عينة محددة من أعمال الطلبة المُصححة؛ للتأكد من دقة وانسجام قرارات التقييم. أمَّا إجراءات الاعتدال الخاصة بأسئلة الامتحانات النهائية فهي شاملة بشكل أكثر، وتُدرِج بصورة واضحة الخطوات الخاصة بعملية الاعتدال القبْلي، والتي تُجْرَى في كل فصل دراسي. ويبدأ هذا الإجراء برئيس القسم بالتنسيق مع رئيس لجنة الامتحانات، حيث يُطلب من أعضاء هيئة التدريس تقديم أسئلة الامتحانات، وتوصيف المقررات والأجوبة النموذجية. ومن المتوقع أنْ يقوم الأشخاص المكلفون بالاعتدال الخارجي بتعبئة استمارات الاعتدال القبْلي والبعْدي، والتي يتم التحقق منها من قِبلِ رئيس القسم فيما بعد.

وقد أكد كل من تقرير التقدم، والمقابلات مع كبار المديرين، ومع أعضاء هيئة التدريس أن عملية اعتدال الامتحانات النهائية قد تم تنفيذها في الفصل الدراسي الثاني من العام الأكاديمي 2015–2016، وقد أُبلِغت اللجنة بأن جميع التقييميات ستخضع للاعتدال الخارجي في المستقبل. وقد اتضح للجنة خلال الزيارة التتبعية والمقابلات أن هذا الإجراء يتضمن اختيار ما بين (8–10) مقررات دراسية من جميع التخصصات في البرنامج مع تبادلها من فصل دراسي إلى آخر؛ لضمان خضوع معظم المقررات المطروحة للاعتدال بمرور السنوات. واللجنة تحثُّ كلية البحرين الجامعية على تعديل إجراءاتها الخاصة بعمليتي الاعتدال الداخلي والخارجي؛ لكي تميز بشكل واضح بين الاعتدال الداخلي والخارجي، وأن تتضمن كافة التفاصيل التي تم شرحها للجنة أثناء الزيارة التتبعية.

وحاليًا، يستعين القسم بثلاثة أشخاص خارجيين للقيام بالاعتدال الخارجي. وخلال جلسات المقابلة، أُبلِغت اللجنة بأنَّ القسم يقوم بإرسال عينة من أوراق الطلبة المصححة إلى الأشخاص الذين يقومون بالاعتدال الخارجي؛ لغرض التصحيح المزدوج، ومن ثم يتم إرسال التعليقات والتغذية الراجعة التي يقدمها هؤلاء إلى رئيس القسم. ولكن لم تقدم للجنة أدلة تشير إلى تنفيذ أي من التوصيات التي قدمها الشخص القائم بالاعتدال الخارجي. لذا، فإن اللجنة تستنتج أن الخطوات المتخذة كان لها أثر إيجابي محدود على قدرة البرنامج على استيفاء متطلبات هذا المؤشر.

توصية 3.5: ***أن تُأسِّس نظامًا يكون منتظمًا؛ لتحليل دُفعات طلبة البرنامج.***

الحُكم: غير مُعالجة

تعمل كلية البحرين الجامعية على تنفيذ تحليل دفعات الطلبة، وتقوم إدارة التسجيل بمتابعة التقدم الدراسي للطلبة عبر سنوات دراستهم في برامج البكالوريوس في المؤسسة من خلال توليد البيانات الإحصائية اللازمة. وتقدّم هذه البيانات إلى رئيس القسم لغرض تحليليها. وقد أبلغ كبار المديرين اللجنة أثناء المقابلات أنه سوف يتم استخدام الإحصائيات في التخطيط المستقبلي. وقد فحصت اللجنة نوع البيانات الإحصائية الموجودة في الأدلة المقدمة كجزء من تقرير المراجعة السنوية لجودة البرنامج، والمقدمة كدليل على تحليل الدفعات الذي قامت به المؤسسة. وقد وجدت اللجنة هذه الإحصائيات غير تفصيلية بما فيه الكفاية؛ لكي تقدم صورة شاملة عن أوضاع الطلبة. كما كان أغلب تلك البيانات عامًّا، ولا يمثل أي توجه للقيام بتحليل رصين لدفعات الطلبة؛ لأغراض عملية اتخاذ القرارات ذات الصلة بأدائهم كالاستبقاء، واختيارهم التخصص، ومواصفاتهم. واللجنة تستنتج أن كلية البحرين الجامعية لم تقم بعد باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة هذه التوصية.

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال في كلية البحرين الجامعية للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر يناير 2014، تحت المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 4.1: أن تطوِّر، وتوافق على، وتنفِّذ سياسات، وإجراءات، وضوابط فعّالة في إدارة برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

لدى كلية البحرين الجامعية العديد من السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة البرنامج، والتي تم تعديلها في عام 2016، كلائحة برامج البكالوريوس، وسياسات القبول. كما تمَّ تطوير العديد من هذه السياسات في عام 2013، كسياسة التعليم والتعلم، وسياسة التقييم، وسياسة مراجعة البرامج، وسياسة المقايسة المرجعية، وسياسة التدريب العملي. وأنَّ هذه السياسات والإجراءات، إضافة إلى سياسة وإستراتيجية البحث العلمي، وإجراءات الاعتدال الداخلي والخارجي هي الأخرى قد تم تطويرها وتعديلها مؤخرًا. واستنادًا إلى تقرير التقدم، فإن كل السياسات والإجراءات قد تمت الموافقة عليها من قبل مجلس كلية البحرين الجامعية. ولكن، تلاحظ اللجنة أن الأدلة المقدمة كسياسة إدارة الموارد البشرية، وسياسة مراجعة البرامج، وسياسة التقييم، وسياسة المقايسة المرجعية لا تتضمن تاريخ التنفيذ، أو تاريخ الموافقة، أو تاريخ التعديل، وإمضاءات رؤساء اللجان المشاركة كمجلس كلية البحرين الجامعية ولجنة ضمان الجودة.

وخلال الزيارة التتبعية والمقابلات، أكد كبار المديرين، وأعضاء هيئة التدريس أن السياسات والإجراءات منفّذة على مستوى إداري مناسب، وتخضع للمراقبة من قبل لجنة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي. وقد أوضحوا أن اللجان الدائمة ذات العلاقة هي المسئولة عن تطوير وتعديل كل سياسة، ومن ثمَّ رفع السياسة المعدلة إلى مجلس كلية البحرين الجامعية بعد إتمام مراجعتها وتعديلها بصورة معمقة. ولكن، وكما ورد من قبل في هذا التقرير، فإن اللجنة لديها مأخذ على التنفيذ والمراقبة غير المتناسقيْن للسياسات والإجراءات ذات الصلة بتدعيم الجودة. كما أن دور لجنة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي محدود للغاية في تدعيم

جودة البرنامج والخدمات المقدمة ذات الصلة. كما تلاحظ اللجنة كذلك العددَ المحدودَ من الموظفين الأكاديميين المؤهلين لدعم أعضاء هيئة التدريس في تنفيذ مختلف المهام الموكلة إليهم بكفاءة وثبات. وتستنتج اللجنة أنَّ الإجراءات المتخذة كان لها أثر إيجابي محدود على قدرة البرنامج على استيفاء متطلبات هذا المؤشر.

توصية 4.2: أن تراجع لوائحها وضوابطها وتعدِّلها؛ من أجل توضيح واجبات ومسئوليات المواقع والوظائف الإدارية، والمجالس، واللجان؛ من أجل عملية اتخاذ القرارات وإدارة كلية البحرين الجامعية بفاعلية.

الحُكم: غير مُعالجة

استنادًا إلى تقرير التقدم، تقوم كلية البحرين الجامعية، متى كان ذلك ضروريًّا، بمراجعة وتعديل أدوار ومسئوليات المناصب الإدارية. كما قامت بمراجعة أهداف، واختصاصات، وضوابط عمل كافة اللجان، وتشكيل لجان جديدة كلجنة التعلم مدى الحياة. كما يشير تقرير التقدم كذلك إلى أنَّ جميع الاختصاصات المعدَّلة، والقواعد والضوابط قد تمت الموافقة عليها من قبل مجلس كلية البحرين الجامعية، وهي منفَّذة أيضًا. وتشمل الأدلة المقدمة على ذلك توصيفات الوظائف، ومخططات تنظيمية واضحة تبين اللجان ذات العلاقة، وخطوط الارتباط المباشر، ومواقع الأقسام في عمليات ضمان الجودة. وخلال المقابلات مع كبار المديرين، أُبلِغت اللجنة بأن مناقشات كافة القضايا المتعلقة ببرنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال تتم خلال اجتماعات القسم. كما اتضح أيضا للجنة أنَّ كافة اللجان على مستوى المؤسسة مركزيةٌ، إضافة إلى وجود عضو هيئة تدريس واحد يمثِّل كل قسم في كافة اللجان ذات العلاقة. واللجنة تقر أنَّ هناك خطوطًا واضحة للمحاسبة. ولكن، وعلى الرغم من أنَّ جميع الموظفين يعملون معًا كفريق واحد بصورة جيدة، فلا يزال القلق قائمًا بسبب وجود شخص واحد يشغل مناصب مهمة متعددة، وهذا من شأنه أن يكون له أثر عكسي على وجود قيادة فاعلة في عملية اتخاذ القرارات، والوقت المطلوب لإنجاز بعض المهام المدرجة في خطة التحسين. وعلاوة على ذلك، لا توجد هناك أدلة كافية توضح أن الإجراءات التي تم القيام بها قد نتج عنها تغييرات ملحوظة في جودة تقديم البرنامج، أو المعايير الأكاديمية. ولذلك، فإن اللجنة تستنتج أنه لايزال هناك ضعفٌ فيما يتعلق بهذه التوصية.

التوصية 4.3: ***أن تؤسس نظامًا فعّالاً ورسميًّا لإدارة ضمان الجودة؛ من أجل مراقبة وتقييم البرنامج بصورة دورية.***

الحُكم: غير مُعالجة

لدى كلية البحرين الجامعية نظام موثَّق لإدارة الجودة يشمل دليل ضمان الجودة، وكتيب ضوابط كلية البحرين الجامعية، إضافة إلى إجراءات متنوعة، وسجلات نظام الجودة الخاصة بتنفيذ نظام إدارة الجودة. ومن بين المسئوليات الرئيسة لمدير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي "المحافظة على معايير وجودة كل من الأمور الأكاديمية والإدارية" على مستوى المؤسسة، وهو الذي يشرف أيضًا على سجلات ووثائق ضبط الجودة. وقد شغل نائب الرئيس للشئون الأكاديمية هذا المنصب حديثا. وعلى مستوى القسم، فإن مدير البرنامج يشرف على كافة القضايا المتعلقة بضمان الجودة، وتطوير المنهج الدراسي، والاعتدال الداخلي والخارجي، وعمليات مراجعة البرنامج. ورئيس القسم، وهو أيضا مدير برنامج ماجستير في إدارة الأعمال، قد شغل هو الآخر هذا المنصب حديثًا.

وكما ورد في التقرير من قبل، وعلى الرغم من وجود خطوط واضحة للمحاسبة، فهناك العديد من المناصب الأساسية التي يشغلها شخص واحد، وأنَّ العديد من المسئوليات المحددة لا يجري القيام بها بصورة منظمة وجيدة (وثائق وسجلات ضبط الجودة مثلا). وعلاوة على ذلك، فإن القسم لم يقم بمراجعة دورية للبرنامج. كما تلاحظ اللجنة أنه، وعلى الرغم من أنَّ السياسة ذات العلاقة بمراجعات البرنامج تتضمن إجراءً تفصيليًّا للمراجعة السنوية للبرامج، فإنها لا تتضمن الإجراء المتعلق بالمراجعة الدورية لهذه البرامج (مرة واحدة كل أربع سنوات). واللجنة توصي بأن على المؤسسة أنْ تقوم بتعديل سياسة وإجراءات مراجعة البرامج وتطوير معايير واضحة للمراجعة الدورية للبرامج، وإجراء هذه المراجعات بصورة منتظمة.

التوصية 4.4: *أن تطوِّر، وتوافق على، وتنفِّذ سياسات، وإجراءات لطرح برامج جديدة؛ لضمان أن تكون هذه البرامج ذات صِلة وملائمة للهدف.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

لدى كلية البحرين الجامعية سياسة وإجراءات لطرح برامج جديدة. واستنادًا لهذه السياسة، تبدأ عملية طرح برامج جديدة من أعضاء هيئة التدريس، والذين يجب عليهم إعداد تقرير عن جدوى طرح البرنامج الجديد قبل تقديم المقترح إلى رئيس القسم. وتقوم لجنة تطوير المقررات بمراجعة تقرير الجدوى هذا. ومن المهام الأساسية لهذه اللجنة التأكد من أنَّ المقترح ينسجم مع رسالة كلية البحرين الجامعية وأهدافها الإستراتيجية. كما عليها أنْ تتأكد من جدوى التبعات المالية والموارد البشرية. وعندما توافق هذه اللجنة على المقترح، يقوم القسم بتطوير، وتقديم الوصف العام لبُنية البرنامج إلى رئيس لجنة تطوير المقررات. ويقوم نائب الرئيس للشئون الأكاديمية بمراجعة وإقرار الوثيقة التي وافقت عليها وقدمتها لجنة تطوير المقررات، والتي تتضمن تقرير الجدوى والبُنية العامة للبرنامج، قبل تقديمه إلى مجلس كلية البحرين الجامعية للموافقة عليه. ولابد لمجلس الأمناء من إقرار كافة البرامج الجديدة التي تمت الموافقة عليها. كما أُبلغت اللجنة أيضا خلال المقابلات بأن سياسة طرح برامج جديدة قد تم تنفيذها لأول مرة في شهر نوفمبر 2013، كما ورد في تقرير التقدم. وتلاحظ اللجنة بأن هذا الإجراء مفهومٌ بصورة جيدة، كما هو واضح من الإجابات أثناء جلسات المقابلة مع أعضاء هيئة التدريس، وكبار المديرين.

التوصية 4.5: *أن تطوِّر آليات رسمية للتقييم الداخلي السنوي للبرنامج، وتنفِّذ التوصيات لغرض التحسين.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

يؤكد تقرير التقدم أن هناك آليات رسمية قد تم تطويرها لغرض التقييم السنوي للبرنامج؛ من أجل وضع الخطط لتحسينه. وتشمل هذه الآليات توصيف المقررات، طرق التدريس والتقييم، ومخرجات البرنامج والمقررات الدراسية، وتشكيلهما وربطهما مع بعضهما البعض. كما تؤخذ مقترحات القائمين بالاعتدال الخارجي، وتغذيتهم الراجعة في الاعتبار في عملية المراجعة السنوية للبرنامج. وقد لاحظت اللجنة أنَّ هناك إجراءً واضحًا للمراجعة السنوية للبرامج. واستنادًا إلى هذا الإجراء، يتم تعيين أحد أعضاء هيئة التدريس

القدامى لإجراء المراجعة، وتعبئة نموذج التقرير الخاص بها. واستنادًا إلى هذا التقرير، يقوم رئيس القسم، وبالتشاور مع أعضاء هيئة التدريس بتطوير خطة عمل سنوية. كما يتم تقديم تقرير المراجعة وخطة العمل إلى نائب الرئيس للشئون الأكاديمية لمراجعتها والموافقة عليها. ولكن، لا توجد هناك عملية واضحة متبعة لمراقبة تنفيذ خطط العمل، وتقييم التقدم المتحقق.

وتشمل الأدلة المقدمة تقارير المراجعة السنوية للبرنامج، وخطط العمل للعام الأكاديمي 2014–2015، والعام الأكاديمي 2015–2016، إضافة إلى التغذية الراجعة من نائب الرئيس للشئون الأكاديمية عن التقرير الأول. وقد لاحظت اللجنة أن التقريريْن تغلب عليهما السمة الوصفية، وأن الأجزاء العديدة التي طُلب من عضو هيئة التدريس الأقدم التعليق على جوانب القصور فيها (كمعدلات إكمال الدراسة، والصعوبات الموجودة في إدارة البرنامج، وتحقيق أهدافه) كانت مُدرجة على أنَّها لا تنطبق. وتلاحظ اللجنة كذلك أنَّ النسب المئوية للنجاح، وإكمال الدراسة متدنية على نحو خاص في السنة الأولى من الدراسة (35.82%، و37.31% على التوالي). كما كان عدد الخريجين متدنيًا بشكل خاص في تخصص التمويل (0% و0.5%) على التوالي. إلا أنَّ هذا القصور لم ترد الإشارة إليه في هذه التقارير. وعلاوة على ذلك، يتضمن تقرير المراجعة السنوية للبرنامج للعام 2015–2016، إشارة لتخصص الإدارة الهندسية وهو مالم ترد الإشارة إليه في التقرير السابق، كما لم ترد الإشارة إليه في تقرير التقدم. وإضافة إلى ذلك، لم يتم تحصيل البيانات من كافة الجهات المعنية ذات العلاقة المحددة في سياسة المؤسسة وإجراءاتها. كما أنَّ البيانات المتحصلة لم يتم تحليلها بصورة كافية، ولم تُشر إلى نقاط الضعف المهمة. وعلاوة على ذلك، فقد لاحظت اللجنة أن العديد من الفقرات غير مُعالجة بصورة كافية في تقارير مراجعة البرنامج كمخرجات تعلّمه المطلوبة، والمقررات وتشكيلها وربطها. واللجنة تحثُّ كلية البحرين الجامعية على معالجة جوانب القصور هذه، وأن تطور آليات لمراقبة تنفيذ خطط العمل.

التوصية 4.6: *أن تطوِّر عمليات رسمية وتنفِّذها؛ من أجل تضمين آراء الجهات الداخلية والخارجية ذات العلاقة في المراجعة السنوية للبرنامج.*

الحُكم: غير مُعالجة

استنادًا إلى خطة تحسين كلية البحرين الجامعية، للعام الأكاديمي 2014–2015، قامت المؤسسة بجمع بيانات من مختلف الجهات ذات العلاقة، والتي سيتم تحليلها واستخدامها كمدخلات في تقرير المراجعة

السنوية للبرنامج. وتنص سياسة وإجراءات المؤسسة الخاصة بمراجعة البرامج على أنه "سوف يتم استقاء المعلومات المطلوبة للمراجعة السنوية من التغذية الراجعة للطلبة، والكتب الدراسية الجديدة، والمقالات المنشورة في المجلات العلمية فيما يتعلق بالتطورات الجديدة في الموضوع، وتقارير الاعتدال الداخلي والخارجي، واجتماعات المجلس الاستشاري، واستطلاعات الخروج من البرنامج والخريجين، إضافة إلى استطلاع أرباب الأعمال". إلا أنَّ تقارير المراجعة السنوية للعامين الأكاديميْن 2014–2016، و2015–2016، يعتمدان بالدرجة الأولى على نتائج استطلاع الطلبة المتوقع تخرجهم، والذي جرى في العام الأكاديمي 2014–2015، التي لا تحدد جوانب ضعف مهمة. وإحدى نقطتي الضعف الواردتين في هذه التقارير هي بالأحرى نقطة قوة، حيث تفيد أنَّ "الطلبة في وسعهم العمل في بيئات عمل متباينة للغاية، وأنهم يتعاونون فيما بينهم بصورة فعّالة". ويتضمن تقرير مراجعة البرنامج للعام الأكاديمي 2014–2015، قائمة بنقاط القوة والضعف التي حددها أحد أرباب الأعمال، والذي يشير إلى تقرير المراجع الخارجي، والتغذية الراجعة من الخريجين وقد تم إلحاقهما كمرفقات. أما تقرير مراجعة البرنامج 2015–2016، فلا يشير إلا إلى تقرير المراجع الخارجي كملحق بذلك التقرير.

وإضافة إلى ذلك، فقد أُبلِغت اللجنة خلال المقابلات مع كبار المديرين بأنه لم يتم إجراء الاستطلاعات لسنتيْن متتاليتين؛ نظرًا لقلة الموظفين الإداريين. ويذكر تقرير التقدم أن المؤسسة تعمل الآن على تعديل الاستبانات الاستطلاعية لتحصيل بيانات من الجهات الخارجية والداخلية ذات العلاقة. وتتضمن الأدلة المقدمة بعض الاستطلاعات التي قام الطلبة والخريجون بتعبئتها، والتي أُجريت في العاميْن الأكاديمييْن 2013–2014، و2014–2015. وعلاوة على ذلك، فإن التغذية الراجعة من المجلس الاستشاري للبرنامج لم يرِد ذِكرها في تقريري المراجعة السنوية. واللجنة تحثُّ القسم على تنفيذ سياسة وإجراءات المؤسسة . والتي تنص على أن تكون التغذية الراجعة المنتظمة المتحصلة من اجتماعات المجلس الاستشاري للبرنامج، ومن استطلاعات الطلبة والخريجين، إضافة إلى أرباب الأعمال مُدمجة في المراجعة السنوية للبرنامج. كما يجب على كلية البحرين الجامعية أن تضمن التحصيل المنتظم للآراء من عدد كاف من المستجيبين؛ لكي تقوم بالاستفادة الإيجابية من البينات المتحصلة.

التوصية 4.7: ***أنْ تُجري استطلاعات للطلبة، والخريجين، وأرباب الأعمال، وأن تُحلِّل آليات رسمية وتُطوِّرها؛ للحصول على التغذية الراجعة من الجهات الداخلية والخارجية ذات العلاقة، وأن تضمن أن نتائج هذه الاستطلاعات يتم استخدامها في تحسينات البرنامج.***

الحُكم: غير مُعالجة

استنادًا إلى خطة التحسين الخاصة بكلية البحرين الجامعية، فقد تم إجراء وتحليل استطلاعات الطلبة، والخريجين وأرباب الأعمال. وتؤكد هذه الخطة أن نتائج هذه الاستطلاعات سوف تؤخذ في الاعتبار في تحسينات البرنامج، وأن نتائج استطلاعات الطلبة قد تم إطلاع أعضاء هيئة التدريس المعنيين عليها؛ بهدف تحسين فاعلية التدريس. كما وردت الإشارة إلى أن لجنة ضمان الجودة تقوم بتطوير آليات لضمان استخدام التغذية الراجعة التي تقدمها الجهات الداخلية والخارجية ذات العلاقة في تحسين البرنامج. وقد تبين للجنة اثناء الزيارة التتبعية، انه لم يتم إجراء مثل هذه الاستطلاعات لسنتيْن متتاليتين، وأن المؤسسة تعمل الآن على تعديل أسئلة هذه الاستطلاعات، كما وردت الإشارة من قبل في هذا التقرير.

وتشير الأدلة المقدمة إلى استخدام التغذية الراجعة من الطلبة في المراجعة السنوية للبرنامج للعام الأكاديمي 2014–2015. ولكن لم تقدّم أدلة على وجود تحليل شامل لاستطلاعات الطلبة والخريجين، التي أُجريت في العاميْن الأكاديمييْن 2013–2014، و2014–2015. وعلاوة على ذلك، لم تُقدّم أدلة تشير إلى إجراء استطلاعات أرباب الأعمال في السنوات الـ (3–5) الأخيرة. ويذكر تقرير التقدم إلى أنَّ استطلاعات الطلبة، والخريجين، وأرباب الأعمال سوف يتم إجراؤها في نهاية العام الأكاديمي 2016–2017. وهناك قلق من تأخير المؤسسة تنفيذ هذه التوصية، وبالتالي تأخير معالجتها. وعلاوة على ذلك، لم تُقدّم أدلة تبيّن أن تقييمات المقررات يتم استخدامها في تحسين هذه المقررات وتحسين البرنامج، وهو أحد مصادر القلق التي أشارت إليها لجنة المراجعة في تقريها السابق. لذا، فإن اللجنة تستنتج أن كلية البحرين الجامعية لم تتخذ الإجراءات الكافية لمعالجة هذه التوصية.

التوصية 4.8: ***أن تؤسس آلية لتشخيص حاجات التطوير المهني لجميع الموظفين الأكاديميين، وأن تُصمِّم، وتُنفِّذ، وتُراقب، وتُقيِّم فاعلية برنامج تطوير مهني مستمر.***

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

استنادًا إلى خطة التحسين، تطلب لجنة الأبحاث الأكاديمية من كل عضو هيئة تدريس، وبصورة منتظمة، أن يقدم تقريرًا عن أنشطته وفعالياته الخاصة بالتطوير المهني، وخطته بهذا الخصوص للعام الأكاديمي القادم. وتتكون الأدلة المقدمة من قائمة ورش العمل الداخلية والخارجية التي حضرها أعضاء هيئة التدريس في العام الأكاديمي 2014–2015، والتي تشمل التدريب على استخدام نظام إدارة التعلم (Brightspace)، وورشة عمل حول الإطار الوطني للمؤهلات، ودورة الحصول على الشهادة العالمية في التعليم والتعلم في التعليم العالي التي ينظمها مجلس التعليم العالي. كما قُدِّمت قائمة بورش العمل المخطط إقامتها في العام الأكاديمي 2016–2017. وقد أُبلِغت اللجنة خلال مقابلاتها مع كبار المديرين، وأعضاء هيئة التدريس بأن المؤسسة تغطي كافة نفقات حضور المؤتمرات العالمية، وأنها قامت بتمويل دراسة العديد من أعضاء هيئة التدريس للحصول على درجة الدكتوراه.

ويشير تقرير التقدم إلى السياسة والإجراءات المتعلقة بتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس، والتي يتم بموجبها إجراء تقييم سنوي لأعضاء هيئة التدريس، ويتم استخدامه لتحديد حاجاتهم للتطوير. واللجنة تقر أن هناك سياسة وإجراءات واضحة ومُنفذة بصورة منظّمة. وكما وردت الإشارة أثناء المقابلات، يقوم نائب الرئيس للشئون الأكاديمية بتعبئة نموذج تقييم الأداء، وهناك معايير واضحة، وقيم وزنية، وإرشادات لتقييم الأداء. ولكن لا توجد أدلة كافية تبين أن تقييم أعضاء هيئة التدريس يتم استخدامه لتشخيص حاجاتهم للتطوير مهنيًّا، وتحديد أعضاء هيئة التدريس المستحقين للترقية و"القادة المستقبليين"، بما يتوافق مع سياسة وإجراءات المؤسسة. وعلاوة على ذلك، لم تُقدَّم أدلة إلى اللجنة على وجود آليات يجري تنفيذها لمراقبة وتقييم فاعلية، ورش العمل/ الحلقات النقاشية ذات الصلة بالتطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس. لذا، فإن اللجنة ترى أنَّ الإجراءات المتخذة كان لها أثر إيجابي، ولكن تأثيرها على قدرة البرنامج على تلبية متطلبات هذا المؤشر كان محدودًا.

5. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقدُّم الذي أعدته المؤسسة، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي تم توفيرها أثناء الزيارة التتبعية في الاعتبار، فإن اللجنة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *إجراء الزيارة التتبعية لمراجعة البرامج الأكاديمية*، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب:

حقق برنامج بكالوريوس في إدارة الأعمال، والذي تطرحه كلية البحرين الجامعية، "تقدما غير ملائم"؛ ونتيجة لذلك فإن البرنامج يحتاج إلى زيارة تتبعية أخرى.

ملحق1: الحُكم الخاص بكل توصية

الحُكم	المعيار
معالجة كليًّا	لقد أظهرت المؤسسة تقدماً ملحوظاً في معالجة التوصية، وقد تمخضت الإجراءات التي قام بها فريق البرنامج عن تحسينات هامة في الجانب الذي تم تشخيصه، وبالنتيجة، ساهمت في استيفاء متطلبات المؤشر.
معالجة جزئيًّا	قامت المؤسسة بإجراءات إيجابية لمعالجة التوصية. وهناك أدلة على أن هذه الخطوات قد أدت إلى التحسينات، وأن هذه التحسينات مستدامة. والإجراءات المتخذة إيجابية، ولكنها ذات أثر محدود على قدرة البرنامج على استيفاء متطلبات المؤشر.
غير معالجة	لم تتخذ المؤسسة الإجراءات المناسبة لمعالجة التوصية و/ أو أن الإجراءات المتخذة ذات أثر قليل أو ليس لها أثر على جودة تقديم البرنامج والمعايير الأكاديمية. ولاتزال نقطة الضعف موجودة فيما يتعلق بهذا التوصية.

ملحق 2: الحُكم الإجمالي

الحُكم الإجمالي	المعيار
تقدمٌ جيد	لقد قامت المؤسسة بمعالجة معظم التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير الزيارة التتبعية السابقة بشكلٍ كامل، وتشمل هذه التوصيات ذات التأثير الأكبر على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. وما تبقى من التوصيات معالج بشكلٍ جزئي. **وليس هناك حاجة لزيارة تتبعية أخرى.**
تقدم ملائم	قامت المؤسسة جزئيًّا على الأقل بمعالجة معظم التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير الزيارة التتبعية السابقة بما فيها تلك التوصيات التي لها تأثير كبير على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. وهناك عدد من التوصيات التي تمت معالجتها بشكلٍ كامل، وهناك أدلة على أن المؤسسة يمكن أن تحافظ على التقدُّم المتحقق. **وليس هناك حاجة لزيارة تتبعية أخرى.**
تقدم غير ملائم	لقد حققت المؤسسة القليل من التقدُّم أو لم تحقق تقدماً في معالجة عدد مهم من التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير الزيارة التتبعية السابقة، لاسيما تلك التوصيات التي لها أثر كبير على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. **هناك حاجة للقيام بزيارة تتبعية ثانية،** في حال كانت هذه الزيارة التتبعية الأولى للبرنامج.